

بيان وفد الجزائر
أمام الدورة السابعة والعشرون لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار
البند 9 من جدول الاعمال المؤقت:
« تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المقدم بموجب المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة
لقانون البحار »
كينغستون، 2 أوت 2022

—0—

السيد الرئيس،

ينظم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الإفريقية ويدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

نغتم هذه المناسبة لنشكر الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، السيد مايكل لوج، على عرضه الوافي والمعلومات المقدمة حول أنشطة السلطة وحالة عقود الاستكشاف في المنطقة بموجب الفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكذا عن تقريره السنوي لعام 2022.

كما يعرب وفد بلادي عن دعمه لهذه الهيئة الحكومية الدولية التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتنظيم ومراقبة جميع الأنشطة المتعلقة بالمعادن في منطقة قاع البحار الدولية خارج حدود الولاية الوطنية، لاسيما فيما يخص حماية التراث المشترك للإنسانية، دعم القدرات في مجال البحث العلمي البحري والاستكشاف للمحيطات ونقل التكنولوجيا البحرية. كما يشيد بالجهود التي قامت بها السلطة لرفع التحدي بشأن جائحة كوفيد-19 بمواصلة نشاطها بعقدها لاجتماعات المجلس والجمعية.

كما لا يفوتنا بأن نشيد بالدور المحوري الذي تلعبه السلطة في تنظيم أنشطة الاستكشاف في المنطقة و ضمان الحماية الفعالة والمحافظة على الموارد البحرية على نطاق واسع لاسيما في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 .

وفي إطار التراث المشترك للإنسانية نثمن الجهود التي تقوم بها السلطة الدولية لقاع البحار عند وضعها للقواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملاً بالفقرة 7 (و) من المادة 9 من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وندعوها بالمناسبة وبالخصوص لجنتها المالية، إلى ضرورة السهر على التطبيق الكامل لأحكام المادة 140 من هذه الاتفاقية المتعلقة بـ « صالح الإنسانية » التي تنص على أن التعدين في قاع البحار العميقة يجب أن يتم لصالح الإنسانية جمعاء والتي تفرض على السلطة أن تولي مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات جميع الشعوب.

السيد الرئيس،

في الختام، أود أن أكرر دعم الجزائر لبرنامج السلطة الدولية لقاع البحار ونعيد تأكيد التزامنا بدعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني الدولي الأول والوحيد الذي ينظم جميع الأنشطة في المنطقة.